

## القيمة المضافة والعاجز المقتدر

وهكذا، يبدو الوزير السنيورة محققاً ومحققاً جداً في قوله ان "الجميع" وافق بشكل او باخر. وكأننا به، والسفينة تشارف على الفرق، يقول "كلنا مسؤول". ولا أظن ان السنيورة سيذهب في تحميل المسؤولية للمواطنين في الهرمل وعمار والشريط الحدودي، مثلاً ولا للذين لم يوافقوا، بل عارضوا وجاهروا ضد السياسات المالية السابقة والحالية. ترى من هو هذا المسؤول؟ وما هو حجم المسؤولية؟ ولعل الأهم من كل هذه الاسئلة هو البحث عن الاسباب التي تمنع طرحها والحوار حولها.

### \* الطبقة السياسية:

تتحمل الطبقة السياسية المسؤولية الاولى عن كل ما جرى وتحديدًا مجالس النواب التي انتخبت في الاعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ (باستثناء الذين صوتوا ضد الموازنات وحججوا تأييدهم للسياسات المالية وهم قلة) وكذلك الحكومات الخمس المتعاقبة (في درجات متفاوتة). ان الادلة اصبحت واضحة عن "تحالف ما" و"غض نظر ما" جرى بين اصحاب المال واصحاب السلطة ذهب ضحيته اقتصاد لبنان وشعبه. ان المصارف الكبرى وبضع مئات من كبار الممولين جنوا ارباحاً طائلة من دون ضريبة. ولكن كيف تسنى لهم ذلك وماذا كان دور المواطن والمثقف؟

### \* المواطن والمثقف:

هنا لا بد من الاشارة الى دور المواطن والمثقف وعلاقة بعضهما ببعض وبالحاكم. لقد ادرك الحاكم ان المثقف تنازل عن دوره في الانتقاد، ليتمتع الانتقاد غمزا في سبيل غاية. وقد اقنع المثقف نفسه ان لا امل، بسبب القمع والحاجة، وان الشعب هو المسؤول. وان ما عليه الا تلبية دعوة السلطان الى الديوان والطعام. وقد "اثبت الجدل على مائدة الطعام، ان من يشعب اولاً هو من يفوز في الجدل". وهكذا يعود المثقفون من زيارتهم للحاكم ليقولوا لنا انهم اقتنعوا بما قيل لهم، او انهم اقتنعوا. "وابلغ" من فعل ذلك معظم "خبراء" الاقتصاد الذين افتوا لسياسات الافلاس وبعضهم شرع يتقدمها اليوم، متناسياً مقولاته المؤيدة. اما المواطن، فلا يملك الامل بالتغيير ولا الثقة بالسياسي. ولم يشكل المثقفون او الاحزاب امثلة عليا له. وهو مفرق في همومه اليومية وذله الموروث. وهكذا يصح قول فولتير: "ايقاف الانتقاد يعني ان نموت"، ونحن فعلاً في حالة الموت والتفكخ.

### ضريبة وغفران

الاصلاحيات الجذرية تحتاج رؤية وقيادة سياسية حازمة ومنزهة ومواطناً مؤمناً بها. ان الحكومة بواسطة الضريبة على البنزين (نحو ٥٨ في المئة من سعر البنزين) ستحصل على نحو ٦٠٠ مليون دولار سنوياً وتتوقع الحكومة جباية نحو ٥٠٠ مليون دولار من ضريبة القيمة المضافة. وهكذا سيدفع المواطنون نحو ١,١ مليار دولار ضريبة اضافية سنوياً، دون احتساب مفاعيل الجدول ٩ من الموازنة. ومن الممكن اعتبار هذه الضريبة مساهمة من المواطن ومن الموظفين الفائضين لدعم دولتهم، وهذا درس في الوطنية وفي الاقتصاد. فنتنقل في جماعة لا افراداً في سيارتنا الخاصة، كما نحسن النقل العام ونستخدمه دون خجل. ونسير على الاقدام في المسافات القصيرة، وكذلك نخفف من الاستهلاك لسع ليست ضرورية وربما نبداً التفكير في التحول الى مجتمع منتج.

لكن الوزراء والنواب القادرين على ضريبة البنزين وضريبة القيمة المضافة، يبدون عاجزين امام الذين جنوا زهاء ١٩ مليار دولار من فوائد سندات الخزينة. فأين مساهمة هؤلاء في بناء دولة القانون والمؤسسات؟ ان الحكومة لا تنوي ولا تريد استرداد الاموال المهدورة كما يريد المواطنون. ولم تفرض ضريبة الاملاك البحرية والعامية، ولم تحصل اموال الخليوي، ولم تحسن موازنتي الصحة والتربية، ولم تقم بعشرات الخطوات التي تكفل العدالة الاجتماعية. ومن شأن هذا التقاعس توسيع الهوة بين المواطن والدولة، وبالتالي تأجيل الاصلاح، وخلق الازمات والكوارث.

لقد اخلت الحكومات المتعاقبة بالعقد الاجتماعي مع المواطن، ولن يصلح هذا الاخلال ما لم ترمد الهوة بين الفقير والغني، وتتوسع قاعدة الطبقة الوسطى. لذا يجب على هذه الحكومة اذا ارادت ان تحقق "انجازات كبرى" (كما قال الوزير السنيورة)، فرض ضريبة بمفعول رجعي (١٠ في المئة مثلاً) على "ارباح" سندات الخزينة كضريبة الحد الأدنى على الارباح، وهذا ما سيوفر مبلغاً قدره نحو ٧,١ مليار دولار عن "الارباح" السابقة اضافة الى نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً. وعندها فقط نستطيع ان نتحدث عن الموازنة - الحدوث، بدلاً من موازنة "الامر الواقع". بعدها تستطيع الحكومة، وبروية، والبحث في الخصخصة، ووضع خطة طويلة الامد للانتقاد دون ضغوط او تسرع. هكذا، وهكذا فقط نمحو آثار الجريمة ويكون الغفران. والا نكون قد كررنا ما فعلناه اثر انتهاء الحرب الاهلية، من نكران للواقع، ودفن للجمر تحت الرماد، واعادة انتاج عوامل التفكخ والقهر. هذا ما على مجلس النواب فعله، لو كان قادراً. لكنه عاجز امام الاغنياء مقتدر على الفقراء.

جواد نديم عدرة

كثر الحديث هذه الايام عن القيمة المضافة. وكما في كل الاحاديث ينقسم الناس بين مؤيد ومعارض. ويتطرف المؤيدون ليقولوا انها "خطوة غير ضرورية". وهي ليست هذا ولا ذلك. انها خطوة الامر الواقع في موازنة "الواقع الصعب" فقط لا غير. والامر الواقع هو نتيجة نظام سياسي اجتماعي غير قابل للاستمرار السليم ضمن حتميات الاقتصاد وسياسات حكومات لا تحسن حتى ادارته. ولن يفيد هذا النظام موافقة ٧٣ نائباً ومعارضة ١٥، وامتناع ٦ عن التصويت لقانون ضريبة القيمة المضافة. ولا تعرف لماذا واين غاب ٣٤ نائباً؟

كلنا يسبح في بركة واحدة، قعرها معروف وحدودها مرسومة بهذا النظام السياسي - الاجتماعي، الذي لا يجرؤ احد على مس دعائمه. ولا شيء يعبر عن هذه المقولة - الفرضية، ابلغ من "الحوار" الذي جرى بين رئيس الوزراء السابق الدكتور سليم الحص والوزير فؤاد السنيورة.

فقد قال السنيورة:

"ان توجهات الحكومة الاقتصادية والاجراءات التي اعتمدها، والتي هي في طور التحضير لاعتمادها، والتي اعلنتها في مناسبات عدة، حظيت كلها بدعم اللبنانيين المتمثل في ثقة المجلس النيابي ودعم الاصدقاء والاصدقاء في العالم، وكذلك دعم المؤسسات الدولية. اننا اذ نتمنى ان نستمر دائماً الي آراء الرئيس الحص، كنا نتوقع منه، وهو المعروف بحرصه على المصلحة العامة، ان يدعم المسيرة التي اختطتها الحكومة اللبنانية، لكي يتخطى لبنان الواقع الصعب نحو انجازات اكبر واهم في المستقبل ("النهار"، ١٣ ايلول ٢٠٠١). ترى اية انجازات؟ واي مستقبل؟ وكيف وقع لبنان في موازنة "الواقع الصعب"؟

وكان الدكتور الحص قد قال:

"ان العجز يكاد يكون مصدر كل علة في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك الحد من حركة الاستثمار والنمو، ولاعتبارين: فمن جهة يترتب على عجز الموازنة اضطراب الدولة للاستدانة من السوق، وهذا معناه صرف مدخرات المجتمع لتمويل العجز. ومن جهة اخرى، اغراق الخزينة في الاستدانة من السوق لسد العجز من شأنه رفع معدلات الفائدة في السوق الى مستويات كابحة لحركة الاستثمار الخاص في البلاد، مما يساهم في احداث ركود اقتصادي وتفشي البطالة". ("النهار"، ١٣ ايلول ٢٠٠١).

ان الدكتور الحص يطرح في شكل غير مباشر اموراً اساسية تتعلق بنظام لبنان. نعم بنظامه السياسي، والاجتماعي وطبعاً الشخصي - العشائري الطائفي. لكن السؤال هو: كيف صرفت "مدخرات المجتمع"؟ وكيف اغرقت الخزينة في الاستدانة؟ واي سوق هذه التي نستدين منها؟ ومن يتحكم فيها وبأسعار الفائدة؟ ولعل وزير المال السابق الدكتور جورج قرم اقترب الى حد ما في كتابه "الفرصة الضائعة للاصلاح المالي في لبنان" من المشكلة الاساسية في حديثه عن "النظام المصرفي المدلل".

وكان المناقشة بين مختلف الفرقاء في لبنان هي من طرف واحد، وعمليات "الحوار" تدور بين اشخاص دون سبر للأعماق. فهل الاصلاح في لبنان من ضمن النظام ممكن؟ اذا نعم، لماذا يفشل؟ اذا لا، لماذا لا نقولها بصراحة؟

### الجريمة الكارثة

لقد تم تثبيت سعر النقد منذ العام ١٩٩٧ (١ دولار = ١٥٠٠ تقريباً) وتمويل عجز الدولة عبر سندات خزينة ذات فائدة باهظة (معدل ٣ اضعاف الفوائد العالمية). وقام "السياسي" بحشر جماعته في الدولة، فسكتت عنه الادارة المالية (التي هي هو) المتضامنة المتكافلة مع كبار المصرفيين والمتمولين (الذين هم هي)، فتستدين السلطة منهم لتستمر، ويدينونها ليستمر، خالقين حلقة مفرغة محكمة الاغلاق على الوطن والمواطن. واذا بالنظام المصرفي يغدو غير قادر على الاستثمار دون ارباح سندات الخزينة التي، اذا استمر "النظام السياسي - المالي" باستمرارها، سينهار هو تحت وطأتها. فاذا بالحلقة المحكمة على الشعب تشتد ايضاً على من أحكمها.

ان اجمالي الدين العام في نهاية عام ٢٠٠١ سيبلغ زهاء ٢٨ مليار دولار موزعة كالآتي:

- مشاريع بنى تحتية واعمار نحو ٤ مليار دولار.
- تمويل نفقات ماكينة الدولة العادية نحو ٥ مليارات دولار.
- فوائد الدين العام منذ العام ١٩٩٣ نحو ١٩ مليار دولار.

هذه هي مقدرات المجتمع المالية المهدورة، اضافة الى القدرات البشرية المهجرة والمعلقة والفرص الضائعة، وهن تقع الجريمة - الكارثة.

من المسؤول؟

## مخيم لتدريب مقاتلين لـ "حماس" كشفه باتل وانكر لبنان وجوده بيرنز طلب حواراً بين السلطة و"حزب الله" لنزع سلاحه

فأوضح بذلك ما يطلبه الأميركيون من السلطات اللبنانية وهو إنهاء "الوجه الخارجي" الذي يعني حكماً الدور العسكري للحزب واستمرار تسليحه. أما ما رمت إليه رسالة بيرنز، فهو دعوة الحكومة اللبنانية إلى إجراء "حوار هادئ" مع الحزب من أجل نزع سلاحه على نحو لا يتسبب من جهة بأي قلق أو يؤثر في العلاقات اللبنانية - الأميركية، ويستجيب من جهة أخرى لاهداف الحملة الأميركية لمكافحة الإرهاب التي التزمها لبنان.

ولم يكن المسؤول الأميركي بعيداً عن التلميح إلى حوار مماثل بين سوريا وهذا الحزب. غير أنه لم يقرن هذه المطالبة بضمانات تتصل بأي تقدم ملموس محتمل على صعيد التسوية السلمية في المنطقة، ولا حاول أيضاً ممارسة ضغوط تقود إلى هذا الخيار، مفضلاً التذكير بالمساعدة الأميركية للتخفيف من الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد اللبناني، بقوله ان ادارته معنية بمساعدة لبنان اقتصادياً وانمائياً بلا شرط.

٣ - لمس المسؤولون اللبنانيون من المرونة التي أظهرها بيرنز انه يعيّن بين ما يطلبه من لبنان حيال "حزب الله" وما طلبته إدارته - والاسرائيليون أساساً - من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حيال حركة "حماس" و"منظمة الجهاد الإسلامي" بوقف الهجمات المسلحة. فلفت، على نحو غير مباشر، إلى ضرورة توصل الحكومة اللبنانية والحزب إلى "تفاهم" ينهي دوره العسكري تماماً بشقيه المتلازمين بالنسبة إلى الأميركيين: وقف هجماته ضد الجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا، ووقف أي دعم عسكري للمنظمتين الاصوليتين الفلسطينيتين في الأراضي المحتلة في مواجهة إسرائيل. وهما مطلبان إسرائيليان رئيسيان أضاف اليهما الأميركيون دليلاً أرادوا من خلاله تأكيد امتلاكهم معلومات عن ضلوع الحزب في "نشاطات خارجية".

أما الدليل فهو ما تحدّث عنه باتل في أكثر من مناسبة اجتماعية التقى خلالها نواباً وشخصيات عن وجود مخيم لـ "حزب الله" في منطقة البقاع الشمالي يتولى تدريب مسلحين من "حماس"، وقال السفير أمام هؤلاء إنه طالب الحكومة اللبنانية تكراراً بإقفال هذا المخيم ترجمة للإلتزام اللبناني وقف النشاطات الخارجية لـ "حزب الله"، من دون أن يلقي أذاناً صاغية، معتبراً أيضاً أن اغلاق المخيم من شأنه ان يظهر اهتمام الحكومة اللبنانية بالتجاوب مع مطلب إدارته حيال الدور العسكري للحزب. وهو ما عناه السفير في مقابلاته التلفزيونية عندما ذكر بأن لديه معلومات، هي مصدر قلق واشنطن، تؤكد تولي "حزب الله" تدريب مسلحين لـ "حماس" وتقديم دعم عسكري لها.

على ان الجهات الرسمية الواسعة الإطلاع التي تنفي وجود مخيم التدريب وترى فيه "دعاية محض إسرائيلية"، تشير إلى أن بيرنز لم يثر مسألته أمام المسؤولين اللبنانيين الذين اجتمع بهم.

والواقع أن ثمة جانباً آخر يدرجه الأميركيون في نطاق النشاطات الخارجية للحزب التي تساهم، بطريقة أو بأخرى، في تأييد "حماس" و"الجهاد الإسلامي" تتجاوز التدريب والتمويل والتسليح من غير أن يفصحوا عنه صراحة، مكتفين بالتلميح إليه، هو الحملات الإعلامية التي يطلقها الحزب، ولا سيما منها الفضائية، سعيّاً إلى تعبئة شعبية وعقائدية وأخلاقية تدعم الإنتفاضة التي تجسدها المنظمات الفلسطينية الأصلية.

نقولاً ناصيف

حملت عبارة "الحوار الهادئ والعملية" التي أطلقها مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وليم بيرنز أكثر من تفسير، خصوصاً وأنه أوردتها في مناسبتين: الأولى في لقاء خاص مع صحافيين غداة وصوله إلى بيروت الخميس الماضي (١٣ كانون الأول) ولقائه رئيس الوزراء رفيق الحريري، ثم في اجتماعه برئيس الجمهورية إميل لحود بعد اللقاء الصحافي.

قيل أولاً أن بيرنز قصد حواراً هادئاً وعملياً بين اللبنانيين والأميركيين حول ملف "حزب الله" الذي تعتبره واشنطن تنظيمياً إرهابياً، ثم قيل إن المقصود هو حوار داخلي بين المسؤولين اللبنانيين والحزب حول دوره في المرحلة المقبلة. وهو الموقف الذي سمعه هؤلاء المسؤولين من الدبلوماسي الأميركي استناداً إلى جهات رسمية واسعة الإطلاع.

ومع أن كلا التفسيرين يتبعان في نتائجهما وفي الأطراف المدعويين إلى إجراء "الحوار الهادئ والعملية"، فإن المواقف التي أدلى بها بيرنز طابقت ما كان صرح به السفير الأميركي فنستت باتل في مقابلة تلفزيونية (٩ كانون الأول)، ولكن بلهجة مختلفة. ولم يجد المسؤولون اللبنانيون الذين اجتمعوا ببيرنز ملاحظات قللت من آثار كلام باتل، كما لم تثر مواقف بيرنز في حصيلته تحركاته في بيروت ردود الفعل نفسها التي ترتبت على كلام السفير عندما وصف "حزب الله" بأنه تنظيم إرهابي.

ومرد ذلك إلى سببين:

١ - أولهما إطلاع بيرنز من مسؤولي السفارة في بيروت فور وصوله على ردود الفعل على المقابلة التلفزيونية لباتل والسجال الحار الذي ثار بسببها في الأوساط الرسمية والسياسية اللبنانية الموالية في معظمها، مما دفعه إلى اختيار عبارات أكثر مرونة وبرودة وأقل استفزازاً غالباً ما اشتهر بها في عمله الدبلوماسي لإمرار المواقف نفسها التي سبقه إليها باتل. وقد تبناها بيرنز كاملة بلا تردد كونها تعبر عن السياسة التي تتبعها واشنطن حيال "حزب الله".

٢ - ثانيهما تفادي بيرنز إطلاق تعبير "تنظيم إرهابي" على الحزب كما فعل باتل مع ان المقصود واحد عند الاثنين ولدى السياسة الأميركية، وتركيزه مع المسؤولين اللبنانيين على عبارة "النشاطات الخارجية" التي تجدها إدارته مصدر قلق لها.

لكن الإنتباعات التي خرج بها المسؤولون اللبنانيون من اجتماعهم بمساعد وزير الخارجية الأميركي، تبعاً للجهات الرسمية الواسعة الإطلاع، تشير إلى الآتي:

١ - لم يكتف باتل في الواقع برغبته في إجراء "حوار هادئ وعملي" مع السلطة اللبنانية رافضاً الدخول في التفاصيل، في إشارة منه إلى ضرورة تجاوز السجال الذي أحاط بمواقف السفير، وحصر هذا الحوار في نطاق المناقشة بعيداً من الإعلام وردود الفعل على ما يعبر عن وجهة النظر الأميركية. ولذا، تبعاً لمن تتبوعوا زيارة بيرنز، حرص المسؤول الأميركي على عدم الإجتهد في ما قاله باتل في المقابلة التلفزيونية أو التشكيك في دقته وصدقيته، إلا انه تحدّث عن ذلك كله بطريقة هو.

٢ - لم يثر بيرنز أمام المسؤولين اللبنانيين أي شروط ولا تقدّم بعروض واقتراحات، مكتفياً بتناول بعض الأفكار التي حدد بها اهداف مهمته في بيروت، وهي انه يرى لـ "حزب الله" وجهاً سياسياً واجتماعياً اعترف به الأميركيون. ووجهاً - بحسب عبارة بيرنز - ذا "نشاطات خارجية" من غير أن يقرن ذلك بأي كلام على الإرهاب.

## لأنه يرفض التوصل إلى سلام عادل يدفع ثمنه شارون يتعمد الاستفزاز ليبرر توسيع اعتداءاته

لأجوائه وقيامها باعمال استفزازية لكي تدفع المقاومة اللبنانية و"حزب الله" اذا استمر ذلك الى الرد، وقد يكون هذا ما ترمي اليه اسرائيل في استفزازاتها وترشاتها، لتبرير توسيع دائرة حربها فلا تظل محصورة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من اجل وقف الانتفاضة في تلك الأراضي وبالتالي وقف نشاط المقاومة اللبنانية دعماً لهذه الانتفاضة ووضع حد لأي تحرك محتمل للفلسطينيين داخل المخيمات اذا اشتدت الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وبحيث لا يعود في امكان الفلسطينيين داخل هذه المخيمات الوقوف من هذه الاعتداءات موقف المتفرج، ولا وقوف المقاومة اللبنانية و"حزب الله" الموقف نفسه، خصوصاً بعدما أعلن الأمين العام لهذا الحزب السيد حسن نصرالله تأييده لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية ودعوته الى القيام بمزيد من العمليات الانتحارية داخل اسرائيل وعدم الوقوف موقف المتفرج على ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعمال قتل واعتقالات واغتيالات في صفوف الشعب الفلسطيني المجاهد والمقاوم.

ويرى الديبلوماسي الاوروبي انه ما لم يصدر عن الدول العربية موقف موحد يكون قوياً وحازماً لرد الاعتداءات الاسرائيلية، وما لم يصدر عن الامم المتحدة او عن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي موقف يضع حدا لهذه الاعتداءات من اجل العودة الى طاولة المفاوضات، فان شارون سوف يضي في اعتداءاته الى ان يحقق اهدافه في وقف الانتفاضة ووقف اعمال المقاومة اللبنانية و"حزب الله" توصلنا الى فرض سلام الاستسلام.

اميل خوري

### رسالة على الهواء

عندما يستقبل العرب من مواجهة الكابوس الاسرائيلي ويديرون ظهورهم للجحيم الفلسطينية، يفلت ارييل شارون عقال عدوانيته برأ وبحراً وجواً.

... وأنا أعمى ما بشوف أنا ضراب السيوف.

وبديهي أن يجعل السيادة اللبنانية، أو أية سيادة عربية أخرى، وهماً يخترقه ساعة يشاء وبالطريقة التي يشاء.

مع ابتسامة تشجيعية من البيت الابيض، وغمزة داعمة من البنطاون، ونظرة معبرة من مسز كوندوليزا رايس.

وفي مناخات دوليّة وإقليمية ملائمة، كالتى نعيشها حالياً، يتقن الاسرائيليون فنون استغلال الفرص وتوظيفها وحلبها حتى آخر نقطة.

وقد أوحى شارون ذلك للبنانيين وللغرب أجمعين، مثلما أوحى ان ما تحقق في ايار ٢٠٠٠ من تحرير للأرض في الجنوب قد يتكرر بصيغة مختلفة.

على صورة ما حصل ليل أول من أمس جواً مثلاً، وعلى غرار ما فعلت اميركا في افغانستان، تناشيا لدرس الاجتياح البري ثانية. جواً، لا ارض جواً، ولا ارض ارض.

اذن، ليس مجرد انتهاك للاجواء اللبنانية بخمس وثلاثين مقاتلة وكذا مروحية، ما شهدته سماء لبنان يومي الاثنين والثلاثاء، بل هو بروفة استعراضية ورسالة مفتوحة على الهواء وعلى كل الاحتمالات.

ولا يجدي العرب تجاهل "الحدث الجوي" الجديد. فالرسالة الشارونية موجّهة الى كل من يعنيه الامر، لا الى اللبنانيين وحدهم.

وموجهة بصورة خاصة الى كل ليبب من الاشارة يفهم.

في هذه الحال وفي هذه الظروف، ليس لدى لبنان سوى اعادة قراءة ما جرى بعد (١١ ايلول، واعادة التأمل والتفكير.

فالدرس الافغاني تهجس به المنطقة بكاملها، والجميع يسعون ويجتهدون لإبعاده عنهم.

والمثل اليمني لا يزال طازجاً، والمثل العتيق لا يزال يقول من يعقل لا يندم.

حكايته حكيتهما وبعبك خبيتهما.

"زيان"

بماذا يفسر ديبلوماسي اوروبي استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على السلطة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني رغم دعوة ياسر عرفات في خطابه الاخير الى وقف اطلاق النار ووقفاً تاماً والطلب من مختلف الفصائل الفلسطينية التزام ذلك، واستمرار تليق الطائرات الحربية الاسرائيلية في الاجواء اللبنانية خارقة الخط الازرق والمواثيق الدولية رغم تكرار دعوة القوة الدولية الى وقف هذه الانتهاكات؟

يقول الديبلوماسي الاوروبي تفسيراً لذلك ان رئيس وزراء اسرائيل ارييل شارون لا مصلحة له في العودة الى طاولة المفاوضات لأنه يضطر الى دفع ثمن السلام العادل والشامل القائم على قاعدة مقايضة الارض بهذا السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وان مصلحته هي في استمرار دورة العنف لكي يبرر حربه ضد الشعب الفلسطيني لاختصاعه او تهجير، والحؤول دون مساندة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات ومعهم "حزب الله" هذا الشعب في مواجهة هذه الحرب والحؤول دون تمكين شارون من تحقيق اهدافه ومخططاته.

ويضيف ان شارون حرص على التشكيك في خطاب ياسر عرفات ولم يعطه حتى مجرد فرصة لاختبار مدى قدرته على تنفيذ ما جاء في هذا الخطاب من دعوة الى وقف تام لاطلاق النار والطلب الى التنظيمات الفلسطينية لا سيما "حماس" و"الجهاد الاسلامي" وقف اعمال العنف ضد الاسرائيليين، حتى اذا ثبت عجز عرفات عن تنفيذ ما دعا اليه في خطابه، برر شارون عندئذ لنفسه استمرار اعتداءاته على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الفلسطينية.

لكن شارون استمر في اعتداءاته وفي استفزازه للشعب الفلسطيني، كي يبرر استمرار دورة العنف وتبادل اطلاق النار وسقوط قتلى وجرحى من الطرفين، من اجل دفع عرفات نحو الفشل التام.

وعندما يستمر شارون في اعتداءاته على الشعب الفلسطيني، وفي مواصلة اغتيال عناصر فلسطينية متشددة في تنظيمات "حماس" و"الجهاد الاسلامي"، فانه يعطي هذه التنظيمات مبرراً للرد واستمرار تصعيد اعمال العنف واثبات عجز ياسر عرفات عن وقفها الامر الذي يجعل ادارة الرئيس بوش وحتى الاتحاد الاوروبي يتخليان عن دعم عرفات وعن دعم تنفيذ ما جاء في خطابه من اجل التوصل الى وقف للنار يهدد للعودة الى طاولة المفاوضات.

#### الانقسام العربي

وتبدو الدول العربية من جهتها منقسمة في موقفها من دعم عرفات ومساندته في تحقيق وقف اطلاق النار لاسباب سياسية وشخصية وهو ما يطرح تساؤلات حول ما يمكن ان يسفر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب المنعقد اليوم في القاهرة.

ويرى الديبلوماسي نفسه انه في حال لم يسفر هذا الاجتماع عن شيء بسبب الخلافات العربية، او اذا تمخض عن قرارات ليست في مستوى خطورة الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان هذا من شأنه ان يجعل شارون يتماذى في اعتداءاته الى حد اطاحة سلطة ياسر عرفات واحداث بلبلة وفوضى في صفوف الفلسطينيين اذا قام بين التنظيمات الفلسطينية صراع على السلطة او حرب اهلية واقدمت السلطة الجديدة على اعتقال العناصر المتشددة والقادة توصلنا الى وقف الانتفاضة.

اما بالنسبة الى استمرار حرق اسرائيل للاجواء اللبنانية والاقدم، من وقت الى آخر، على كصف مواقع في مزارع شعبا دون اي مبرر، فان تفسير الديبلوماسي الاوروبي، هو ان شارون يتعمد استفزاز المقاومة اللبنانية و"حزب الله" لكي يراد على ذلك فتوسع اسرائيل عندئذ دائرة اعتداءاتها من اجل بلوغ غاياتها واهدافها.

والواقع، ان المقاومة اللبنانية و"حزب الله" امتنعا منذ مدة عن القيام بعمليات تستهدف المواقع الاسرائيلية في مزارع شعبا كي لا يعطيا مبرراً لرد اسرائيلي، وكى لا تقف الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ايضاً مع اسرائيل في القيام بهذا الرد المبرر ووصفه بأنه يشكل دافعاً عن النفس. فلماذا لا تتعامل الولايات المتحدة مع اعتداءات اسرائيل غير المبررة بالشدة نفسها التي تتعامل بها مع لبنان عندما تنفذ المقاومة عمليات ضد اسرائيل وترى ان لا مبرر لها، ما دامت اسرائيل لم تكن البادئة بها؟

وما هو موقف الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي من استمرار اعتداءات اسرائيل على الشعب الفلسطيني ومن استمرار حرق اسرائيل للاجواء اللبنانية وللخط الازرق؟ لقد طلب لبنان تدخل الولايات المتحدة والامم المتحدة لوقف حرق اسرائيل

## يستفيد وسوريا او لا يستفيد من المرحلة الافغانية الى المرحلة العربية

في "الحرب على الارهاب" تشرف المرحلة الافغانية على نهايتها وتحول الى "تنظيف جيوب" من هنا واقتناص افغان عرب من هناك مع كثير من العمل الدبلوماسي لتحويل الانتصار العسكري الى انتصار سياسي مستديم لا ينقصه حتى يكتمل سوى القبض على أسامة بن لادن.

في المرحلة الثانية من "الحرب على الارهاب" الكثير من "المقادير" العربية، والعلامات بارزة جدا: إعلام و"بروباغندا" سياسية ضد العراق. موت واخضاع للفلسطينيين. دبلوماسية وطلعات طيران فوق لبنان. قتال داخلي في اليمن وقصف قادم للصومال والسودان وتعطيل للحاضنتين السياسية المصرية والمالية السعودية... للمرة الاولى يلمس العرب ضغطاً أميركياً لا يأخذ مشاكلهم في الاعتبار ولا حتى بالمسايرة الكاذبة. فالمطلوب من غالبية العرب "الاصدقاء" المعلنين وغير المعلنين كسر قواعد تعيشت عليها لعقود من الزمن وغدت مع الوقت جزءاً من وجودها واستمرارها وعنصراً أساسياً في بقائها.

مطلوب فك الارتباط بقوى وتنظيمات وهيئات وعمليا بأساليب حكم سياسي داخلي او بأوراق ثمينة للخارج: مطلوب من عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية كسر التوازن الدقيق داخل المجتمع الفلسطيني وفي المنظومة السياسية والعسكرية بتصفية "حماس" و"الجهاد الاسلامي" بأكبر قدر من التراضي والا تولت اسرائيل تصفية السلطة و"حماس" و"الجهاد" معا. والنتيجة كسر ورقة الانتفاضة من دون سياسة.

مطلوب من لبنان تعطيل ورقة "حزب الله" في وظيفته الاقليمية السورية والابرائية وتطبيع الحدود مع اسرائيل وعمليا فك المسار اللبناني عن المسار السوري من دون ان يتعداه الامر الى المس بالتفويض الدولي لسوريا بملف اللبناني... حتى الآن.

مطلوب من سوريا الخضوع للقانون "اللبناني" الجديد: مساواة الحدود اللبنانية مع السورية وان تكن حدودا مؤقتة فلا شيء أميركيا يبرر تعريض استقرار المنطقة بالواسطة. وهذا ايضا ينطبق على علاقة سوريا بالفصائل الفلسطينية المدعوة الى البقاء وراء جدران مكاتبها والانتفات الى الجانب الاجتماعي والاقتصادي في حياة المخيمات.

مطلوب من الاردن كسر توازن دقيق في الحياة السياسية الداخلية اقامه الملك الراحل ما بين الفئات الفلسطينية والفئات البدوية الهاشمية وكذلك تصعيد التيار الاسلامي القوي عن أي قرار او امكان ممارسة ضغط لاخراج الاردن من موقع "الوسيط" بين اسرائيل والفلسطينيين!

مطلوب من السعودية قطيعة كاملة مع سياسة كانت الى فترة قريبة جزءاً من المنظومة الاميركية: تفكيك الوهابية المقاتلة وشطب دورها في اصقاع العالم الاسلامي من مقاطعات الصين الغربية ولغاية ابواب أوروبا، هذا فضلا عن المساس بهيكلية الجمعيات الاسلامية ذات الدور الاجتماعي والانساني والانمائي وتحويلها الى قنوات حكومية اكثر انكشافا وأقل فاعلية.

مطلوب من مصر التنازل عن آخر هوامشها العربية: الاعلام و"البروباغندا" وتحقيق انسجام مكشوف بين سياستها الاميركية وادارة الرأي العام. وفوق ذلك كله حصر الدور المصري في الملف الفلسطيني في تقديم الطول الاميركية على "طبق عربي". مطالب "كبيرة" اذا قيسست بمضمونها السياسي وتداعياتها على استقرار هذه الدول والاسباب عديدة:

- تراجع شعبية الانظمة والحكومات وتآكل شرعيتها التي قامت عليها منذ ثلاثة عقود (الصراع مع اسرائيل) فلا أحد يريد مقاتلة اسرائيل حتى من يلوح بذلك.

- انفلاش الفساد السياسي والاقتصادي والاداري ونشوء طبقات طفيلية من الاثرياء الجدد والسياسيين الجدد مدنيين وغير مدنيين.

- انسداد الأفق الديموقراطية وتعطيل عملية التداول في السلطة وسد المنافذ أمام فئات واسعة من الاجيال الجديدة.

- تخلف علمي ومعرفي وتربوي.

- تخلف اقتصادي وسير على هامش العولمة بفعل استقرار هش على اقتصاد الربع النفطي للبعث واستقرار على أزمة اقتصادية خانقة، مخنوقة بالسياسة والعشيرة والعسكر والمخابرات.

- جيوش ضخمة مكلفة وعاطلة عن العمل، لا تملك اي أفق في اطار الصراع العربي - الاسرائيلي. وتقتصر طموحاتها على امتلاك السلطة في الداخل وتعطيل الحياة السياسية وملاحقة المعارضين واضطهادهم.

بعد هذا كله نساءل: كيف تستطيع الحكومات العربية التعامل مع الضغط الاميركي؟

المرحلة الثانية من "الحرب على الارهاب" اقتربت... لا بل انها هنا!

علي حماده

لا يشك احد من الخبراء ومتابعي السياسة الدولية وتشعباتها الاقليمية، في ان حوادث الحادي عشر من ايلول الماضي والحرب التي اعلنتها الولايات المتحدة ومعها العالم او معظمه بسببها على الارهاب بكل اشكاله، ستكون لها انعكاسات مهمة جدا وربما جذرية على العلاقات الدولية واطراف دول عدة كما على مناطق متنوعة من العالم. وقد يكون الانعكاس الابرز الآن قبل انتهاء المرحلة الاولى من الحرب المذكورة وعدم تحقيقها كل الاهداف الموضوعية لها، اقسام الادارة الاميركية برئاسة جورج بوش الابن على وضع النظام العالمي الجديد الذي بشر به والده الرئيس السابق جورج بوش بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ موضع التنفيذ. الا ان الخوض في الانعكاسات الاخرى يبقى في رأي هؤلاء ضرباً من التكهن، رغم الملامح الدولية التي بدأت ترسم للنظام المذكور والتي تشير الى ممارسة الولايات المتحدة زعامتها الفعلية الاحادية للعالم وإن بالتشاور مع الحلفاء والاصدقاء وبعد تجميد الاخصام او المنافسين بالاستناد الكامل الى قوة عسكرية فاق تطورها كل تصور حتى في الدول المتقدمة. واي محاولة للجزم في انعكاسات الحرب على الارهاب يقوم بها اطراف سياسيون في دولة ما او دول او مجموعات اقليمية، بحسب الخبراء والمراقبين انفسهم، سيكون مصيرها الفشل وقد تؤدي بأصحابها الى التهلكة، ربما لان قادة هذه الحرب والمخططين لها لا يزالون في مرحلة تقويم كل ما جرى ودرس كل ما يمكن ان يحصل والعمل الدؤوب لتوظيفه سياسيا.

لماذا هذا الكلام الآن؟

لان في لبنان اشخاصا وربما جهات بدأوا يراهنون على الحرب الدائرة على الارهاب وتحديداً على ان التغيير الحتمي الذي ستمدته في العالم لا بد ان يصب في مصالحهم ولا بد ان يساعدهم في تحقيق اهدافهم وهي اولا عودة الولايات المتحدة الى الاهتمام بلبنان جدياً واستعادتها اياه من الجهات الاقليمية التي اخذته منها برضاها ربما او بموافقة مشروطة وغير دائمة وفي مقدمها سوريا. وتتبع هذه العودة من اقتناع بان لبنان يشكل المكان الافضل لوجودها ولاشعاعها نظرا الى انفتاحه الناجم اساسا عن تعدد طوائفه ومذاهبه وفي الوقت نفسه عن الوجود المسيحي فيه المشرقي الاصل والغربي الهوى والمبول. وهي ثانيا اعادة تصحيح الميزان الداخلي الذي اختل كثيرا بسبب التدخل السوري المباشر والتدخلات الايرانية المتقطعة. وهي ثالثا استعادة لبنان معظم مقومات السيادة والاستقلال والقرار الحر التي اطاحتها الحرب وممارسات ما بعد الحرب. وهي رابعا معالجة الوضع الاقتصادي الموشك على الانهيار بطريقة ناجحة. وذلك لا يمكن ان يتحقق الا اذا اعتبرت الولايات المتحدة نفسها معنية مباشرة بلبنان واعطت الضوء الاخضر للدول المانحة وكذلك لدول شقيقة له كي تقدم اليه ما يحتاج لينهض اقتصادياً. وهذا الضوء لا يزال احمر الى اليوم.

هل الاهداف المذكورة قابلة للتحقق؟

الخبراء ومتابعو السياسة الدولية وتشعباتها الاقليمية انفسهم يقولون ان الاهداف الثلاثة الاولى المشار اليها يمكن تلخيصها بامر واحد، وإن لم يقله صراحة الداعون الى تحقيقها، هو الافادة من الوضع الدولي الطارئ وعدم انتظام العلاقات الاميركية - السورية في رأبهم لاخراج سوريا العسكرية من لبنان او على الاقل لاعادة انتشارها فيه وربما تجد ازمة الشرق الاوسط حلا لها مقبولاً من الجميع، ولوقف التدخل في الشؤون اللبنانية لسوريا السياسية - الامنية ولاءعادة بعض التوازن الى ميزان القوى داخل الساحة الاسلامية نفسها. وهم ينطلقون من ذلك ليشككوا في القدرة على تحقيق الاهداف الثلاثة المذكورة لاسباب عدة، منها عدم قدرة الولايات المتحدة على الاستناد الى الوضع المسيحي اللبناني الذي تراجع ديموغرافيا على نحو مخيف وفقد المناعة والقوة بعد هزيمته العسكرية عام ١٩٩٠ وربما عدم رغبتها في ذلك. ومنها ايضا سوء تقدير اصحاب الاهداف المذكورة اعلاه للعلاقات بين سوريا والولايات المتحدة. فهي قطعا ليست تحالفاً، الا انها طبيعية تراوح بين الجيدة حيناً والباردة حيناً اخر. وفي الحرب على الارهاب الطالباني والبن لادني تعاونت دمشق استخباراتياً مع واشنطن على نحو جيد. ولا تعني الرغبة الاميركية غير المحققة حتى في رفع التعاون هذا الى المستوى السياسي اقسام واشنطن على اتخاذ قرارات جذرية ضد سوريا. ومنها ثالثاً معرفة اميركا ان سوريا البراغمية قادرة في المراحل المقبلة على اتخاذ قرارات ايجابية اذا شعرت ان اولوياتها المعروفة جيداً مهددة. ومنها رابعاً وخيراً خوف اميركا ان يكون اللبنانيون فقدوا معرفة حكم نفسهم بنفسهم. اما الهدف الرابع وهو معالجة الوضع الاقتصادي، فان تحقيقه لا يرتبط بتحقيق الاهداف الثلاثة الاولى بمقدار ارتباطه اولاً بسلام المنطقة واستقرارها وثانياً بتنفيذ اصلاح داخلي شامل.

ماذا يعني ذلك؟

يعني ان لبنان لا يستطيع ان يستفيد وحده من التغييرات الدولية والمتسارعة، وان استفادته رهن باستفادة سوريا في الوقت نفسه. وذلك يقتضي تعاون البلدين. ولا يعني ذلك طبعاً تخلي لبنان عن دوره في الشراكة القائمة بينه وبين سوريا والذهاب ابعد منها في المواقف تقطعية لامور كثيرة ربما ابرزها العجز والاكتفاء باستعمال اللغة البيفغانية.

سركيس نعوم

## "إي بي أم" وبن لادن

## الهرب أشرف !

لا تتسع سطوح عمرو موسى والجامعة العربية لنشر فوج جديد من الغسيل العربي الناصع، كما لا تتسع بقية الحياء العربي [إذا توافرت] لحفلة في مستوى الفضيحة المدوية، اذا حصلت المفاجأة وعقد المجلس الوزاري في الجامعة، بعدما تأجل مرارا وتكرارا.

ولا ندري ماذا يستطيع النشامى من أصحاب المعالي، ان يقدموا للشعب الفلسطيني المذبوح في هذه الساعات الحالكة، اذ ليس في الوسع تقديم أي شيء من خارج اطار "الفضيحة المحتموة"، بعدما وصلت الامور الى ما وصلت اليه في فلسطين المحتلة.

ولا بد ان عواصم عربية كثيرة طرحت على نفسها في الساعات القليلة الماضية اسئلة مرجحة تماما، تتعلق بذلك الاجتماع الذي يأتي اليوم تحديدا، على خلفية خطاب ياسر عرفات يوم الاحد الماضي وقد شكل انعطافا حاسما في اتجاهات الصراع وتوترته.

ولا بد ان الكثيرين وقعوا أسرى "حيص بيص" كما يقال، وخصوصا وسط التداعيات والضغوط المتزايدة منذ (١١ ايلول الماضي، حيث لم يعد من السهل على معظم الانظمة العربية، ان تتخذ موقفا من التطورات الدامية في فلسطين المحتلة، لا تكون له أبعاده المقلقة والمتعبة.

وهكذا يواجه المجلس الوزاري اذا تجرأ على الانعقاد، [ونقول "تجرأ" رغم التفاؤل الذي أبداه الامين العام للجامعة أمس] خيارين خانقين لا ثالث لهما:

\* أولا: ان يدعم موقف ياسر عرفات، وهذا يعني انه يصادق على وقف الانتفاضة، لا بل على قمعها وختمها بالشمع الاحمر، وفي هذه الحال سيتحمل وزين: وزر غضب الرأي العام الذي يكاد ان يصرخ: حرام على القتلى والجرحى والالام بعد ١٥ شهرا. ووزر الصفر المكعب، الذي سنحصل عليه لقاء وقف الانتفاضة، اذ ان عرفات لا يستطيع ان يضمن حتى العودة الى ٢٧ ايلول من عام ٢٠٠٠ عشية اندلاع الانتفاضة كما يعلم الجميع.

\* ثانيا: ان يرفض خطاب عرفات ويعتبره استسلاما غير مبرر لأرريل شارون، وان يدعو الى دعم الانتفاضة، وفي هذه الحال سيتحمل ايضا وزين: وزر الغضب الاميركي الذي يصف المعركة ضد "حماس" و"الجهاد" استمرارا للحرب ضد "الارهاب"، ووزر العجز العربي المزمع والدائم عن دعم الانتفاضة بأكثر من الحكي والتصريحات.

ولأن الاختيارات محدودة وقاسية الى هذا الحد، قد يشكل الهرب كما كان دائما في تاريخ "النضال العربي"، اختيارا ثالثا لا مفر منه، والهرب نوعان:

\* أولا: ان لا يتأمن حضور يكفي لانعقاد المجلس الوزاري، وقد سبق ان عجزت الدول العربية عن عقد اجتماع طارئ لـ "لجنة المتابعة" المنبثقة من القمة العربية، تلبية لدعوة الاردن، ثم عجزت عن عقد لقاء تشاوري لاعضاء اللجنة على هامش المؤتمر الاسلامي في قطر، وعجزت ايضا عن لقاء مجاملة في شقة عمرو موسى في الدوحة.

\* ثانيا: ان يتأمن حضور كاف، فتتولى الخلافات العاصفة وضع نهاية بلا لون او طعم او رائحة للاجتماع، ويقرأ الرأي العام العربي من المحيط الى الخليج، بيانا على سبيل التعمية وستر العورات والفواجع، او تصريحات تقوم على التكاذب الانشائي والديباغة الالتفافية والصياغة المجوفة، وكل هذا في محاولة للتضليل والقول ان ليس هناك من خلافات تشل الاجتماعات العربية وما يفترض ان يصدر عنها من قرارات في هذا الوقت الحرج.

\*\*\*

ان كل هذه الوقائع المؤلمة ليست خافية على عمرو موسى، الذي رغم كفاءته وديبلوماسيته ولياقته السياسية، عجز اول من أمس عن ايجاد لغة مقنعة، تنفي وجود خلافات عربية حيال الاستحقاقات على الساحة الفلسطينية، فلجأ كما يلجأ غيره الى الكلام الخشبي: "ليس هناك خلافات بل مشاورات بين الدول العربية (...). وان الاجتماع سيكون فرصة لاجراء مشاورات حول الافكار المطروحة للتعامل مع الوضع الحالي".

أي مشاورات... وأي أفكار مطروحة يا سي موسى؟ وهل يحتاج المرء الى كثير من النباهة لكي يعرف ان ما أعلنه مسؤول عربي من عمان قبل يومين عن خلافات عربية عاصفة هو صحيح مئة في المئة؟ وان خطاب عرفات سيكفل فرز المواقف في أي اجتماع عربي بحد السكين؟

في أي حال لن يعدم المجلس الوزاري وسيلة إما للهرب من عقد الاجتماع وإما للتهرب من اتخاذ قرار يكفي لستر المعاصي السياسية.

راجح الخوري

عندما اعلن الرئيس الاميركي جورج بوش تخلي بلاده الرسمي عن معاهدة "إي بي أم" الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ، استعمل بكثافة احداث (١١ ايلول وما بعدها. لكنه عندما اراد ان يصف المعاهدة نفسها لم يجد الا انها "آخر مخلفات الحرب".

وبين استعمال بن لادن لتبرير الانسحاب والربط بالحرب الباردة لتعيين اصل المعاهدة، مسافة بعيدة.

فمن تصدق ان بن لادن وتنظيمه، او التنظيمات المشابهة، او حتى الدول "المارقة" وفق التصنيف الاميركي، يمكن ان تشكل في مدى منظور، او غير منظور، تهديدا يتطلب تطويرا بمستوى الدرغ، الارضية والفضائية، التي تعمل الولايات المتحدة على تطويرها اليوم؟

اذا تأملنا الاخطار التي تعرضت لها الولايات المتحدة في (١١ ايلول وبعده، نجد ان معظمها مصدره داخلي، اي بالاستناد الى وسائل محلية: الطيران، البريد الخ...

وعندما كانت الولايات المتحدة تتعرض لخطر في الخارج، فان ذلك كان يتناول سفاراتها وقواتها المنتشرة في العالم.

كيف تستطيع الدرغ الصاروخية مواجهة مثل هذه الاخطار؟

حتى الدول "المارقة" في العين الاميركية، كم فصلها ازمان عن امتلاك سلاح بامكانه ان يهدد الارض الاميركية نفسها. وهل يمكن ان يمر ذلك دون ازمت اقليمية تحتوي الاخطار في مهدما وتدجتها؟

الامر لا يتعلق اذ بالاسباب المعلنة للانسحاب من معاهدة "اي بي أم" بمقدار ما يتعلق بأمر آخر هو الوصف الذي اعطاه بوش للمعاهدة، والذي ذكرناه آنفاً: "انها آخر مخلفات الحرب الباردة".

والحرب الباردة المقصودة هنا هي التوازن بين القوتين الاعظم، وهي مبدأ "الدمار المتبادل المؤكد" باعتباره التعبير عن هذا التوازن.

ان ما يريد بوش قوله، ولم يقله، هو ان انهيار الاتحاد السوفياتي ترك الولايات المتحدة في موقع لا موازن له، وتاليا ما الذي يمنع من ترجمة ذلك بتحويل مبدأ "الدمار المتبادل المؤكد" الى مبدأ "الدمار المؤكد للخضم فقط"؟

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي سارع الى الاعلان ان الخطوة الاميركية خطأ، طمأن شعبه في المقابل الى ان "روسيا والولايات المتحدة تملكان نظاما فعلا لا اختراق الدفاعات المضادة للصواريخ".

اي ان بوتين يدعم نظرية بوش في ان المقصود بالدرغ الاميركية، المزمع انشاؤها، الارهابيون والدول المارقة، وذلك بعد خطابات طويلة سابقة عن انها تطلق سباق تسلح جديدا. سباقا بين مزيد من التطوير للاسلحة الدفاعية في مقابل مزيد من التطوير في الاسلحة الهجومية لاختراقها. فهل غير بوتين رأيه. وكيف يمكن التوفيق بين تقليبه من الاخطار التي يشكها انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة، ومواقفته المستمرة على اتفاق جديد مع الولايات المتحدة يخفض عدد الصواريخ والرؤوس الهجومية؟

يبدو ان المعركة التي افتتحها بن لادن في افغانستان والتي شهدت تعاونا ملموسا بين واشنطن وموسكو، في وجه عدو مشترك ايا يكن حجمه - هذه المعركة افتتحت في المقابل مرحلة الازعان الروسي لحقائق التوازنات الدولية الجديدة.

اي ان روسيا باتت في طريقها الي احتلال موقعها الجديد كدولة طبيعية الى جانب المانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان... لا تضع نفسها في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة على الصعيد العسكري. وهي تعرف انها تلعب دورها العالمي تحت المظلة الاميركية.

وروسيا اختارت هذا الطريق للاسباب المعلومة: فلا امكاناتها الاقتصادية تسمح لها بممارسة سباق تسلح تنوء الولايات المتحدة نفسها تحت عبئه، وليس هناك حافز ايدولوجي لمثل هذا السباق كما كانت الحال ايام الاتحاد السوفياتي السابق، واعتبارات الوزن الاقليمي وحدها لا تتطلب هذا المستوى من التسلح، علما بأن احداث (١١ ايلول وما بعدها اثبتت مقدار من التفهم لمشكلات روسيا المحلية والاقليمية تبشر بمستقبل واعد.

ان اعلان الانسحاب من معاهدة "إي بي أم" هو اذاً اعلان استقرار نظام عالمي، وليس ولادته، وذلك بعد موافقة مكوناته الاساسية وعلى رأسها روسيا.

المشكلة الوحيدة هي في قدرة العدو المشترك، اي الارهاب، على الصمود. وما حصل في افغانستان حتى اليوم لا يبشر "بالخير"، وتحتاج الامور الى كثير من الافتعال حتى يمكن اعتبار ان المطاردة الدولية مستمرة. ومن هنا ربما التصريحات الغامضة لوزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد والتي تخلط الاسلحة بالدول بالشبكات بالحق بالدفاع عن النفس لاطالة نفس المعركة التي ترسي النظام الدولي الجديد. ومن هنا بالتأكيد هذه النبرة الايجريكية الحادة في ما يتعلق بالساحة الفلسطينية.

محمد ابراهيم